

## كتاب القطع في السرقة

ش : وهو مشروع بشهادة النص والإجماع ، قال الله تعالى ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ، جزاء بما كسبا ، نكالا من الله والله عزيز حكيم ﴾<sup>(١)</sup> ..

٣١٥٧ - وقال النبي - ﷺ - « تقطع اليد في ربع دينار فصاعدا »<sup>(٢)</sup> والله أعلم .

قال : وإذا سرق ربع دينار من العين ، أو ثلاثة دراهم من الورق ، أو قيمة ثلاثة دراهم طعاما كان أو غيره ، وأخرجه من الحرز قطع .

ش : لا نزاع عندنا أن القطع لا يكون إلا في نصاب ، فلا قطع في القليل .

٣١٥٨ - لما روي عن عائشة - رضي الله عنها - أن رسول الله - ﷺ - قال « لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعدا » وفي رواية قالت : كان رسول الله ﷺ يقطع يد السارق في ربع دينار فصاعدا . متفق عليهما ..<sup>(٣)</sup> وفي رواية قال « اقطعوا في ربع

(١) سورة المائدة ، الآية ٣٨ .

(٢) رواه البخاري ٦٧٨٩ ومسلم ١١ / ١٨١ من طريق عروة وعمرة عن عائشة .

(٣) روايتان لحديث عائشة المذكور قبله ، وقد رواه أيضا مالك ٤٧/٣ والبخاري ٦٧٩٠ ، ٦٧٩١ ومسلم ١١ / ١٨١ وأبو داود ٤٣٨٤ والنسائي ٧٧/٨ وعبد الرزاق ١٨٩٦١ وابن أبي شيبة ٩ / ٤٦٨ والطحاوي في الشرح ٣ / ١٦٣ وأحمد ٣٦/٦ ، ١٠٤ ، ١٦٣ وابن ماجه ٢٥٨٥ وأبو يعلى ٤٤١١ وغيرهم بعدة روايات ، ورواه عبد الرزاق ١٨٩٦٤ موقوفا .

الدينار ، ولا تقطعوا فيما هو أدنى من ذلك » وكان ربع الدينار يومئذ ثلاثة دراهم ، والدينار اثنا عشر درهما . رواه أحمد ،<sup>(١)</sup> وهذا يقيد إطلاق الآية الكريمة .

٣١٥٩ - ويصرف قول النبي - ﷺ - في الصحيح « لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ، ويسرق الحبل فتقطع يده »<sup>(٢)</sup> . عن ظاهره ، وأن المراد بذلك ما يساوي ثلاثة دراهم .

٣١٦٠ - ففي الحديث قال الأعمش : كانوا يرون أنه بيض الحديد ، وأن من الحبال ما يساوي دراهم .<sup>(٣)</sup> وهذا نقل للإجماع ، أو قول قريب منه ، أو أن المراد البيضة والحبل على ظاهرهما ، وأن ذلك وسيلة إلى القطع ، لأنه إذا سرق التافه تدرج إلى ما هو أعلى منه ، إلى أن يسرق نصابا فيقطع .

واختلف عن إمامنا - رحمه الله - في قدر النصاب ، ولا نزاع عندنا أن الفضة أصل في القطع وفي التقويم ، وأن أقل نصابها ثلاثة دراهم .

٣١٦١ - لما روى عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله - ﷺ - قطع يد السارق في مجنّ قيمته ثلاثة دراهم . وفي رواية :

(١) هو في المسند ٦ / ٨٠ عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، قال : أتيت بسارق فأرسلت إلي خالتي عمرة بنت عبد الرحمن أن لا تعجل في أمر هذا الرجل حتى آتيك فأخبرك . فأخبرتني أنها سمعت عائشة تقول ... الحديث ، ورواه الدارقطني ٣ / ١٨٩ عن عمرة وعروة عن عائشة بمعناه ، ورواه الرامهرمزي في المحدث الفاضل برقم ٢٥٤ ولفظه « لا تقطع اليد إلا في المجنّ فما فوقه » .

(٢) رواه البخاري ٦٧٨٣ ومسلم ١١ / ١٨٥ وأحمد ٢ / ٢٥٣ برقم ٧٤٣٠ وابن أبي شيبة ٩ / ٤٧٣ وغيرهم من طريق الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة واستدركه الحاكم ٤ / ٣٧٨ عن الأعمش به ، وقال : على شرطهما ولم يخرجاه .

(٣) الأعمش هو سليمان بن مهران العالم المشهور ، وهذا الكلام عند البخاري وغيره بعد الحديث المذكور ، وقد ذكر النووي في شرح مسلم ١١ / ١٨٣ هذا التفسير قال : وأنكر المحققون هذا وضعفوه ، لأنه لا يندم من خاطر في شيء له قدر .

ثمنه ثلاثة دراهم . رواه الجماعة<sup>(١)</sup> . والأصل عدم القطع فيما دون ذلك . إذ قد علم أن إطلاق الآية الكريمة ليس بمراد .

٣١٦٢ - وعن عمرة بنت عبد الرحمن قالت : إن سارقاً سرق في زمن عثمان أترجة ، فأمر بها عثمان أن تقوم ، فقومت بثلاثة دراهم ، من صرف اثني عشر درهماً بدينار ، فقطع عثمان يده .. رواه مالك في الموطأ<sup>(٢)</sup> ، وهذا ظاهر في أن التقويم حصل بهما . واختلف عن أحمد في المذهب هل هو أصل في القطع بنفسه ( فعنه ) نعم ، وهو المذهب ، لحديث عائشة المتقدم . ( وعنه ) لا ، ولعل ذلك يحتج له برواية أحمد في حديث عائشة - رضي الله عنها - المتقدم : وكان ربع الدينار يومئذ ثلاثة دراهم<sup>(٣)</sup> ، فعلى هذه يقوم بالدراهم ، فما يساوي منه ثلاثة دراهم قطع به ، وإن لم يبلغ ربع الدينار ، [ وما لم يساو ثلاثة دراهم لم يقطع به ، وإن بلغ ربع دينار ]<sup>(٤)</sup> ، ( وعلى المذهب ) أقله ربع دينار ، فلو كان دونه وساو ثلاثة دراهم لم يقطع ، لعموم حديث عائشة - رضي الله عنها - « لا قطع إلا في ربع دينار »<sup>(٥)</sup> ثم على هذا هل هو

(١) هو في صحيح البخاري ٦٧٩٥ ومسلم ١١/ ١٨٤ ومسنده أحمد ٦/ ٨٢ ، ١٤٣ برقم ٤٥٠٣ ، ٥٥٤٣ ، ٦٢٩٤ وسنن أبي داود ٤٣٨٥ والترمذي ٤/ ٥ برقم ١٤٨١ والنسائي ٨/ ٧٦ وابن ماجه ٢٥٨٤ من طرق عن نافع عنه ، ورواه مالك ٣/ ٤٧ والشافعي كما في البدائع ٢/ ٢٠٣ وعبد الرزاق ١٨٩٦٤ وابن أبي شيبة ٩/ ٤٦٨ وغيرهم .

(٢) هو هكذا في الموطأ مع تنوير الحوالك ٤٧/٣ من رواية عبد الله بن أبي بكر ، عن أبيه عن عمرة ، ورواه الشافعي ٢/ ٢٠٥ وعنه البيهقي ٨/ ٢٦٠ ، ٢٦٢ وكذا رواه ابن أبي شيبة ٩/ ٤٧١ ، ٤٧٣ وروى عبد الرزاق ١٨٩٧٢ عن ابن المسيب ، أن سارقاً سرق أترجةً ثمنها ثلاثة دراهم ، فقطع عثمان يده ، قال : والأترجة خرزة من ذهب تكون في عنق الصبي .

(٣) هذه الرواية عند أحمد ٦/ ٨٠ وهي من روايات الحديث المتقدم برقم ٣١٥٨ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من (خ) .

(٥) هذه إحدى روايات حديث عائشة المذكور .

أصل في التقويم ، وهو اختيار ابن عقيل في تذكرته ، وأبي محمد في كافيته ، لأنه أحد النقادين ، فكان التقويم به كالأجزاء ، وأن ما كان أصلاً في القطع ، كان أصلاً في التقويم كالأجزاء ، أو ليس بأصل في التقويم ، وإنما الأصل الدراهم ، وهو ظاهر كلام الخرقى ، واختيار أكثر الأصحاب ، القاضي والشيرازي ، والشريف وأبي الخطاب في خلافهما ، وابن البناء . لأن التقويم في حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - حصل بها ، وكذلك عثمان - رضي الله عنه - قوم بها ؟ (١) على روايتين ، فعلى الأولى متى بلغت قيمة المسروق أدنى النصابين قطع . وعلى الثانية الاعتبار بالدراهم فقط ، وسواء كان المسروق طعاماً أو غيره ، بعد أن يكون مالا ، لما تقدم عن عثمان - رضي الله عنه - ولما سيأتي إن شاء الله تعالى في حديث الثمر . وإنما يجب القطع إذا أخرج ذلك من حرز مثله .

٣١٦٣ - لما روى عمرو بن شعيب ، عن أبيه عن جده ، قال : سئل رسول الله - ﷺ - عن الثمر المعلق ، فقال « من أصاب منه ففيه من ذي حاجة ، غير متخذ خبنة فلا شيء عليه » رواه الترمذي والنسائي ، وأبو داود وزاد « ومن خرج بشيء منه فعليه غرامة مثليه والعقوبة ، ومن سرق منه شيئاً بعد أن يؤويه الجرين فبلغ ثمن المجن فعليه القطع ، ومن سرق دون ذلك فعليه غرامة مثليه والعقوبة » وللنسائي في رواية قال : سئل رسول الله - ﷺ - في كم تقطع اليد ؟ قال « لا تقطع في ثمر معلق ، فإذا ضمه

(١) يريد في حديث ابن عمر تقويم المجن بثلاثة دراهم ، وكذلك تقويم عثمان لأثر نجة .

الجرين قطعت في ثمن المجن ، ولا تقطع في حريسة الجبل ، فإذا  
ضمها المراح قطعت » (١).

٣١٦٤ - وعن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي الحسين المكي ، أن  
رسول الله - ﷺ - قال « لا قطع في تمر معلق ، ولا في  
حريسة جبل ، فإذا آواه المراح أو الجرين ، فالقطع فيما بلغ  
ثمن المجن » رواه مالك في الموطأ (٢) فنفى ﷺ القطع في  
التمر المعلق ، وفي حريسة الجبل ، لعدم الحرز فيهما ،  
وأوجب القطع فيما ضمه الجرين أو المراح ، لوجود الحرز  
فيهما ، والأحراز تختلف باختلاف الأموال ، وبيان ذلك له  
محل آخر . (٣)

هذا بيان كلام الخرقى مجملا ، أما بيانه مفصلا فقوله :  
وإذا سرق . يخرج منه المنتهب والمختلس ، والغاصب  
والخائن ، فلا قطع على واحد منهم .

(١) هو في سنن أبي داود ١٧١٠ ، ٤٣٩٠ ، والترمذي ٤ / ٥١٠ برقم ١٣٠٥ ، والنسائي ٨ / ٨٥ من طرق عنه  
مختصرا ومطولا ، ورواه أيضا أحمد ٢ / ١٨٠ ، ١٨٦ ، ٢٠٧ برقم ٦٦٨٣ ، ٦٧٤٦ ، والحاكم ٢ / ٦٥ ،  
٤ / ٣٨١ ، والشافعي كما في البدائع ٢ / ٢١٠ وابن أبي شيبة ٨ / ٨٤ ، والدارقطني ٣ / ١٩٤ ، ٤ / ٢٣٦ ، والطحاوي  
في الشرح ٣ / ١٤٦ ، وابن الجارود ٨٢٧ ، والبيهقي ٨ / ٢٦٣ ، ٢٦٦ ، ٢٧٨ ، وابن ماجه ٢٥٩٦ وحسنه  
الترمذي ، وسكت عنه أبو داود ، ونقل المنذري في التهذيب ١٦٣٧ تحسين الترمذي وأقره ، وقال  
الحاكم بعد هذا الحديث : إذا كان الراوي عن عمرو بن شعيب ثقة فهو كأبوب عن نافع عن ابن  
عمر ؛ وأقره الذهبي ، وهذا الحديث قد رواه عدد من الثقات ، وقد ذكره ابن حزم في المحلى  
١٣ / ٣٤٥ من طريق النسائي ، ومن طرق أخرى ، وضعفها بأنها مما انفرد به عمرو بن شعيب ، عن  
أبيه عن جده ، وهي صحيفة لا يحتج بها ؛ وقد أورد الحاكم ٢ / ٦٥ بعده ما يدل على سماع شعيب  
من جده عبد الله بن عمرو .

(٢) هو في موطئه رواية يحيى ٣ / ٤٧ هكذا مرسلا ، وهكذا رواه البيهقي ٨ / ٢٦٦ من طريق مالك ،  
وروى ابن أبي شيبة ١٠ / ٢٦ نحوه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده موقوفا ، ثم روى نحوه عن  
ابن عمر من قوله ، وروى أيضا عن الحسن البصري أن النبي ﷺ أتى برجل سرق طعاما فلم يقطعه .  
(٣) لم يتكلم الخرقى عن صفة الحرز وأنواعه ، وقد توسع في ذلك الفقهاء كما في المغني ٨ / ٢٤٩  
والكافي ٣ / ١٨٢ والمقنع ٣ / ٤٩٠ وغيرها .

٣١٦٥ - لما روى جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - عن النبي - ﷺ - قال « ليس على خائن ولا منتهب ولا مختلس قطع » . رواه الخمسة وصححه الترمذي ، (١) ولأن الله ورسوله إنما أوجب القطع على السارق ، وهؤلاء ليسوا بسارقين ، ويخرج منه أيضا جاحد العارية ، وهو إحدى الروايتين ، واختيار ابن شاقلا ، وأبي الخطاب في الهداية ، وأبي محمد ، لما تقدم من أن الشارع إنما أوجب القطع على السارق ، وجاحد العارية ليس بسارق ، ولدخوله في الخائن ، وقد أسقط عنه الشارع القطع . ( والرواية الثانية ) - وهي أشهرهما ، وبها قطع القاضي في جامعه ، وأبو الخطاب والشريف في خلافيهما ، وابن البناء وغيرهم - يقطع . (٢)

٣١٦٦ - لما روت عائشة - رضي الله عنها - قالت : كانت مخزومية تستعير المتاع وتجحده ، فأمر النبي - ﷺ - بقطع يدها ، فأتى أهلها أسامة بن زيد فكلموه ، فكلم النبي - ﷺ - فيها ، فقال له النبي - ﷺ - « يا أسامة ألا أراك تشفع في حد من حدود الله عز وجل » ثم قام النبي - ﷺ - خطيبا فقال

(١) هو في مسند أحمد ٣/ ٣٨٠ وسنن أبي داود ٤٣٩١ والترمذي ٤/ ٨ برقم ١٤٨٣ والنسائي ٨/ ٨٨ وابن ماجه ٢٥٩١ من طريق أبي الزبير عنه ، ورواه أيضا عبد الرزاق ١٨٨٥٨ - ١٨٨٦٠ والدارمي ٢/ ١٧٥ وابن حبان كما في الموارد ١٥٠٢ والطحاوي في الشرح ٣/ ١٧١ والدارقطني ٣/ ١٨٧ والبيهقي ٨/ ٢٧٩ والخطيب في تاريخ بغداد ١١/ ١٥٣ وابن حزم في المحلى ١٣/ ٤١٨ وابن عدي في الكامل ٤/ ١٦٤٢ ، ٧/ ٢٦٤١ ورواه ابن أبي شيبة ١٠/ ٤٥ عن أبي الزبير عن جابر به موقوفا ، وذكره ابن أبي حاتم في العلل ١٣٥٣ من رواية ابن جريج عن أبي الزبير ، ونقل عن أبيه وأبي زرعة أن ابن جريج لم يسمعه من أبي الزبير ، وإنما سمعه من ياسين ، وليس بالقوي ، وقد عرفت أنه لم يتفرد به أبو الزبير ، وقد روى الطبراني في الأوسط ٥١٣ عن أنس بن مالك نحوه .

(٢) ذكر أبو محمد في المعني ٨/ ٢٤٠ والكافي ٣/ ١٧٤ والمقنع ٣/ ٤٨٢ هاتين الروايتين بدون ترجيح ، ورجح عدم القطع صاحب الهداية ٢/ ١٠٥ والمبدع ٩/ ١١٥ والإنصاف ١٠/ ٢٥٣ وجزم بالقطع في الكشف ٦/ ١٢٨ وشرح المنتهى ٣/ ٣٦٣ والمطالب ٦/ ٢٢٧ .

« إنما هلك من كان قبلكم بأنه إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق فيهم الضعيف قطعوه ، والذي نفسي بيده لو كانت فاطمة بنت محمد لقطعت يدها » . رواه مسلم وغيره .<sup>(١)</sup> وفي رواية قالت : استعارت امرأة تعني حلياً على السنة أناس يعرفون ولا تعرف هي ، فباعته ، فأخذت ، فأتي بها النبي - ﷺ - فأمر بقطع يدها ، وهي التي شفع فيها أسامة بن زيد . وقال فيها رسول الله - ﷺ - ما قال ... رواه أبو داود والنسائي .<sup>(٢)</sup>

٣١٦٧ - وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن امرأة مخزومية كانت تستعير المتاع وتجحده ، فأمر النبي - ﷺ - بها فقطعت يدها .. رواه أبو داود والنسائي وقال فيه : كانت تستعير متاعاً على السنة جاراتها وتجحده ؛ وفي رواية : كانت تستعير الحلي للناس وتمسكه ، فقال رسول الله - ﷺ - « لتتب هذه إلى الله ورسوله ، وترد ما تأخذ على القوم » ثم قال « قم يا بلال فخذ بيدها فاقطعها »<sup>(٣)</sup> وهذه الألفاظ منها ما هو ظاهر ، ومنها ما هو صريح في أن القطع كان لجحد العارية ، وتسميتها

(١) هو في صحيح مسلم ١١ / ١٨٧ عن معمر عن الزهري ، عن عروة عن عائشة .

(٢) هذه رواية من الحديث المذكور قبله ، وهو حديث المرأة المخزومية ، وقد رواه البخاري ٢٦٤٨ ، ٣٤٧٥ ، ٣٧٢٣ ، ٦٧٨٨ من طرق عن الزهري ، عن عروة بلفظ السرقة ، وهكذا رواه أحمد ١٦٢ / ٦ وأبو داود ٤٣٧٤ ، ٤٣٩٥ والنسائي ٧٢ / ٨ - ٧٤ من طرق عن الزهري بلفظ السرقة ، ولفظ العارية ، ورواه أيضاً عبد الرزاق ١٨٨٣ - ١٨٨٣٣ وابن الجارود ٨٠٤ والطحاوي في الشرح ٣ / ١٧٠ وفي المشكل ٣ / ٩٧ والبيهقي ٨ / ٢٨٠ بلفظ العارية والسرقة ، وخطأ البيهقي لفظ العارية ، ويمكن حمل إطلاق السرقة على جحد العارية كما قال الشارح هنا لثبوت روايات جحد العارية من عدة طرق لا يمكن تخطئها كلها ، مع إمكان الجمع .

(٣) هو في سنن أبي داود ٤٣٩٥ والنسائي ٨ / ٧٠ من طريق نافع عن ابن عمر ، وعن نافع مرسل ، وعن ابن المسيب مرسل ، ورواه أيضاً أحمد ١٥١ / ٢ برقم ٦٣٨٣ والطحاوي في المشكل ٣ / ٩٧ والبيهقي ٨ / ٢٨١ والطبراني في الكبير ١٣٣٦٠ وغيرهم .

سارقة في الصحيح. (١) دليل على أن جاحد العارية يسمى سارقا ، والاعتبار بالتسمية الشرعية اهـ .

ويخرج من كلامه أيضا الطرار ، وهو الذي يبط الجيب أو غيره ، ويأخذ منه ، وهذا أيضا إحدى الروایتين . ( والثانية ) يقطع ، وإليها ميل أبي محمد ، وبنى القاضي في روايته الخلاف على أن الجيب والكم هل هما حرز مطلقا ، أو بشرط أن يقبض على كمه ، ويزر جيبه ، ونحو ذلك . (٢) وقوله : ربع دينار من العين ، أو ثلاثة دراهم من الورق . ظاهره أن يكون ذلك خالصا من الغش ، أما إن كان فيه غش ، فلا قطع حتى يبلغ ما فيه نصابا ، وهل يكفي وزن التبر منهما ، أو تعتبر قيمته بالمضروب؟ فيه وجهان ، المذهب منهما الأول ، وقوله : أو قيمة ثلاثة دراهم ، قد تقدم أن من مذهب الخرقى أن الذهب أصل في القطع ، وليس بأصل في التقويم ، ثم إن أبا محمد قال : إذا قومنا بذلك قومنا بالمضروب ، لأن الاطلاق إنما ينصرف إليها دون المكسرة . وقوله : طعاما كان أو غيره . قد تقدم أنه يشترط أن يكون مالا ، ليخرج الحر ، ولا نزاع في ذلك في غير النائم والمجنون ، أما فيهما فروايتان ، (٣) ويدخل في ذلك العبد ، بشرط أن يكون صغيرا أو نائما ، أو مجنونا ، أو أعجميا لا يميز بين سيده وبين غيره .

(١) أي في صحيح البخاري برقم ٢٦٤٨ ، ٦٧٨٨ وغيره .

(٢) ذكره القاضي في الروايتين ٣٣٦/٢ وأبو محمد في المغني ٢٥٦/٨ والكافي ١٨٢/٣ وذكره صاحب المبدع ١١٥/٩ والإنصاف ٢٥٤/١٠ وروى عبد الرزاق ١٨٨٩٠ عن الثوري عن أصحابهم قطع الطرار ، لأنها مصرورة ، وهي بمنزلة البيت . ورواه البيهقي ٢٦٩/٨ عن أبي الزناد عن الفقهاء من أصحابهم .

(٣) ذكره في المغني ٢٤٤/٨ والكافي ١٧٦/٣ والفروع ١٢٥/٦ والمبدع ١١٧/٩ والإنصاف ٢٥٧/١٠ .

وقد استثنى من ذلك ما لا يتمول عادة كالماء ونحوه ، والمحرّم كالصليب ونحوه ، والتابع لغيره كإناء الخمر ونحوه ، على خلاف في الجميع ، واستقصاء ذلك له محل آخر . وقوله : وأخرجه من الحرز ، مفهومه أنه لو أتلّفه في الحرز ، أو أكله أنه لا قطع عليه ، وهو كذلك ، نعم لو ابتلع جوهرًا ونحوه وخرج به ففي القطع ثلاثة أوجه ، ثالثها إن خرج قطع وإلا فلا<sup>(١)</sup> . وقوله : وأخرجه . سواء أخرجه بنفسه ، أو كان الإخراج ينسب إليه ، كأن تركه في ماء فخرج به ، أو على دابة فخرجت به ، أو دفعه لمجنون فأخرجه ، ونحو ذلك ، ومقتضى كلامه أن الإخراج يترتب الحكم عليه . ولو ملكه بعد ذلك بهبة أو غيرها وهو كذلك .

( تنبيه ) « الخبنة » ماتحمّله في حضنك ، وقيل : هو ماتأخذه في خبنة ثوبك ، وهو ذيله وأسفله ، « والجرين » موضع التمر الذي يجفف فيه ، مثل البيدر للحنطة ، « والمجن » الترس ، « وحريسة الجبل » فعيلة بمعنى مفعولة ، أي ليس فيما يحرس بالجبل إذا سرق قطع ، لأنه ليس بموضع حرز ، « والمراح » بضم الميم الموضع الذي تأوي إليه الماشية ليلا ، « والخائن » اسم فاعل من خان ، وهو يشمل الخيانة في الوديعة وفي غيرها .

« والمنتهب » اسم فاعل من انتهب الشيء استلبه ولم يختلسه ، « والمختلس » اسم فاعل من اختلس الشيء اختطفه .<sup>(٢)</sup> قاله ابن فارس ، « والسرقة » فسرها أبو محمد بأنها

(١) ذكر هذه الأوجه في الفروع ١٢٩/ ٦ والمبدع ١٢٥/ ٩ والإنصاف ٢٦٩/ ١٠ وغيرها .

(٢) هذه الكلمات وردت في حديث عبد الله بن عمرو المتقدم وغيره ، ونقل شرحها من جامع الأصول ٥٦٧/ ٣ وغيره .

أخذ المال في وجه الخفية والاستتار ، قال : ومنه استراق السمع ، وقال : إن الاختلاس نوع من الخطف والنهب ، وإنما المختلس يختفي في ابتداء اختلاسه ، بخلاف السارق والله أعلم .

قال : إلا أن يكون المسروق ثمرا أو كثيرا فلا قطع فيه .

ش : الكثر جمار النخل ، وهذا الاستثناء من قوله : طعاما كان أو غيره .

أو من قوله : وأخرجه من الحرز . لأنه إذا كان في بستان محوط ، وأخرجه منه ، يتوهم أنه محرز ، فلذلك استثناءه ، والأصل في عدم القطع بذلك حديث عمرو بن شعيب ، المتقدم (١) .

٣١٦٨ - وعن رافع بن خديج - رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « لا قطع في ثمر ولا كثر » . رواه الترمذي والنسائي ، وأبو داود (٢) . وقد علم مما تقدم أنه لا فرق بين أن

(١) هو حديث عبد الله بن عمرو ، وتقدم برقم ٣١٦٣ .

(٢) هو في سنن أبي داود ٤٣٨٨ من طريق مالك ، عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن يحيى بن حبان ، أن عبدا سرق وديا من حائط رجل ، ففرسه في حائط سيده ، فخرج صاحب الودي يلتبس وديه ، فوجده فاستعدى على العبد مروان بن الحكم ، فسجن العبد ، وأراد قطع يده ، فانطلق سيد العبد إلى رافع بن خديج فسأله عن ذلك ، فأخبره أنه سمع رسول الله ﷺ يقول « لا قطع » الخ ، ثم رواه من طريق حماد عن يحيى به ، ورواه النسائي ٨٧/٨ من طريق يحيى القطان ، وحماد ، وأبي معاوية والثوري ، عن يحيى بن سعيد به ، ولم يذكر القصة ، وهو في موطأ مالك ٥٣/٣ عن يحيى وفيه القصة ، ورواه عنه الشافعي كما في البدائع ٢/٢٠٩ ، وعنه البغوي في شرح السنة ٢٦٠٠ وهكذا رواه أحمد ٤٦٣/٣ ، ٤٦٤ ، ١٤٠/٤ وأبو يوسف في الخراج ١٨٨ وابن أبي شيبة ١٠/٢٦ والدارمي ١٧٤/٢ والطبراني في الكبير ٤٣٣٩ والطحاوي في الشرح ١٧٢/٣ والبيهقي ٨/٢٦٢ ، ٢٦٦ من طرق عن يحيى به ، ورواه الترمذي ١٠/٥ برقم ١٤٨٤ من طريق الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن يحيى بن حبان ، عن عمه واسع بن حبان ، عن رافع بن خديج ، وهكذا رواه ابن ماجه ٢٥٩٣ والنسائي ٨٧/٨ والحميدي ٤٠٧ والطيالسي كما في المنحة ١٥٢٥ وابن حبان كما في الموارد

يكون ذلك في بستان محوط أو غيره ، واستثنى من ذلك أبو محمد ما إذا كانت النخلة أو الشجرة في دار محرزة ، فسرق منها نصاباً ، فإن عليه القطع .

(تنبيه) ويغرم ذلك بمثليه للخبر<sup>(١)</sup> ، ثم إن بعض الأصحاب اقتصر على ذلك .

وحكى أبو محمد عن الأصحاب أنهم عدوا ذلك إلى الماشية تسرق من المرعى ، إذا لم تكن محرزة ، واقتصروا على ذلك ، لما تقدم من حديث عمرو بن شعيب في حريسة الجبل ، وكذلك الحديث الذي في الموطأ ، وأن أبا بكر عدى ذلك إلى كل ماسق من غير حرز ، أنه يغرم بمثليه<sup>(٢)</sup> .

وحكى أبو البركات ذلك نصاً ، قياساً على ما تقدم في حديث عمرو بن شعيب .

---

١٥٠٥ وابن الجارود ٨٢٦ والدارمي ١٧٤/٢ والطحاوي في الشرح ١٧٢/٣ والبيهقي ٦٣/٨ من طرق عن يحيى بن سعيد به ، ورواه النسائي ٨٦/٨ والطبراني في الكبير ٤٢٧٧ عن يحيى بن سعيد ، عن القاسم ابن محمد ، عن رافع ، ورواه أيضاً عن يحيى عن محمد ، عن أبي ميمون ، عن رافع ، وقال : أبو ميمون لا أعرفه . ورواه عبد الرزاق ١٨٩١٦ والنسائي ٨٨/٨ عن يحيى ، عن محمد بن يحيى ، عن رجل من قومه ، عن رافع ، وكذا رواه الدارمي ١٧٤/٢ ورواه عبد الرزاق ١٨٩١٧ عن محمد بن يحيى بن أبي كثير ، عن رافع ، وذكره ابن أبي حاتم في العلل ١٣٧٢ عن يحيى ، عن محمد بن يحيى ، عن رافع ، وقال : قال أبي : منهم من يقول : محمد بن يحيى بن حبان عن أبي ميمونة ، عن رافع . وسكت عنه أبو داود ، وقال المنذري في التهذيب ٤٢٢٤ : وذكر الشافعي في القديم أنه مرسل ؛ يعني بين محمد بن يحيى ورافع ، حدث به الشافعي عن ابن عيينة ، عن يحيى ، عن محمد عن عمه واسع عن رافع ، وذكره الحافظ في البلوغ ١٢٥٨ قال : وصححه الترمذي وابن حبان . كذا قال ، مع أن الترمذي لم يصرح بتصحيحه وإنما ذكر الاختلاف في سنده ، وذكره الحافظ في التلخيص ١٧٧٤ قال : واختلف في وصله وإرساله ، وقال الطحاوي : هذا الحديث نقلت العلماء منته بالقبول . اهـ .

(١) يريد حديث عمرو بن شعيب المتقدم قريباً ، وفيه عند أبي داود « ومن خرج بشيء منه فعليه غرامة مثليه والعقوبة » .

(٢) يعني بحديث الموطأ ما تقدم قريباً عن عبد الله بن أبي الحسين ، وأبو بكر المذكور هو غلام الخلال ، كما في المعنى ٢٥٩/٨ .

٣١٦٩ - وعن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب ، أن رقيقا لحاطب سرقوا ناقة لرجل من مزينة فانتحروها ، فرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب ، فأمر عمر - رضي الله عنه - كثير بن الصلت أن يقطع أيديهم ، ثم قال عمر - رضي الله عنه - : أراك تجيعهم ، ثم قال عمر - رضي الله عنه - : والله لأغرمك غرما يشق عليك ، ثم قال للمزني : كم ثمن ناقتك ؟ فقال المزني : كنت والله أمنعها من أربعمائة درهم ؛ فقال عمر - رضي الله عنه - : أعطه ثمان مائة درهم ... رواه مالك في الموطأ ، واحتج به أحمد<sup>(١)</sup> ، فأوجب غرامة مثلها ، لما أسقط القطع ، ومقتضى هذا الحديث ، وكذلك مقتضى حديث عمرو ابن شعيب أن المسروق متى فات القطع فيه ، إما لعدم حرزه ، أو عدم بلوغه نصابا ، أو لشبهة ونحو ذلك ، أنه يغرم بمثليه ، وهذا مقتضى احتجاج أحمد ، وإذا يتلخص في المسألة أربعة أقوال ، هل يختص غرامة المثلين بالثمر والكثير ، أو بهما وبالماشية ، أو بكل ما سرق من غير حرز ، أو يتعدى ذلك لكل ما سقط فيه القطع ، وهو أظهر ، ثم هل يجب مع غرامة المثلين تعزير ؟ أوجه ابن عقيل في تذكرته ، وأكثر الأصحاب لم يذكروا ذلك .<sup>(٢)</sup>

(١) هو في الموطأ ٢ / ٢٢٠ عن هشام بن عروة عن أبيه ، عن يحيى بن عبد الرحمن به ، ورواه أيضا الشافعي كما في البدائع ٢ / ٢٠٧ وعبد الرزاق ١٨٩٧٧ ، ١٨٩٧٨ والبغوي في شرح السنة برقم ٢٥٩٩ والبيهقي ٨ / ٢٧٨ وابن حزم في المحلى ١٣ / ٣٤٨ وذكره ابن أبي حاتم في العلل ١٣٥٤ عن يحيى عن أبيه ، ونقل عن أبي زرعة رواية الموطأ له مرسلا ، وخطأ من رواه عن يحيى عن أبيه ، ويحيى بن عبد الرحمن بن حاطب هو ابن أبي بلعة اللخمي ، ذكره الحافظ في تهذيب التهذيب ، ونقل توثيقه عن العجلي والنسائي ، والدارقطني وابن حبان وغيرهم ، وذكره ابن سعد في الطبقات ٥ / ٢٥٠ وقال : ولد في خلافة عثمان ، وكان ثقة كثير الحديث ، وتوفي بالمدينة سنة أربع ومائة ، وعلى هذا فهو لم يدرك هذه القصة ، فالظاهر أنه رواها عن أبيه ، كما عند عبد الرزاق وغيره .

(٢) ذكر هذه المسألة أبو محمد في المغني ٨ / ٢٥٨ والبرهان في المبدع ٩ / ١٣١ والمرداوي في الإنصاف ١٠ / ٢٧٦ قال : وهو من مفردات المذهب : وذكر ما يلحق بها مما لا قطع فيه .

قال : وابتداء قطع يد السارق أن تقطع يده اليمنى .<sup>(١)</sup>

٣١٧٠ - ش : لأن ذلك يروى عن أبي بكر الصديق وعمر - رضي الله  
عنهما<sup>(٢)</sup> .

٣١٧١ - وفي الموطأ عن القاسم بن محمد ، أن رجلا من اليمن أقطع  
اليدين والرجل قدم المدينة ، فنزل على أبي بكر الصديق - رضي  
الله عنه - ، فشكى إليه أن عامل اليمن ظلمه وقطع يده ، وكان  
يصلي من الليل ، فيقول أبو بكر - رضي الله عنه - : وأبيك  
ماليلك لليل سارق . ثم إنه بيت حليا لأسماء بنت عميس ،  
فافتقدوه ، فجعل يطوف معهم ، ويقول : اللهم عليك بمن  
بيت أهل دويرة الرجل الصالح . ثم وجدوا الحلبي عند صائغ ،  
فرغم أن الأقطع جاء به ، فاعترف الأقطع أو شهد عليه ، فأمر  
به أبو بكر - رضي الله عنه فقطعت شماله . فقال أبو بكر :  
والله إن دعاءه على نفسه أشد عندي من سرقة<sup>(٣)</sup> . وهذا يدل  
على أن عاداتهم كان البداءة باليمين .

٣١٧٢ - وفي قراءة ابن مسعود ( فاقطعوا أيمانهما )<sup>(٤)</sup> وهذا إن ثبت فهو

(١) في ( م ت ي متن ) : قطع السارق .

(٢) لم أجد النقل عنهما بذلك مسندا ، وقد ذكره أبو محمد في المغني ٨ / ٢٥٩ قال : وقد روي عن  
أبي بكر الصديق وعمر رضي الله عنهما ، قالا : إذا سرق السارق فاقطعوا يمينه من الكوع . قال : ولا  
مخالف لهما في الصحابة .

(٣) هو في موطأ مالك ٣ / ٥٠ عن عبد الرحمن بن قاسم عن أبيه به ، وفيه بعض الاختلاف عما هنا  
في الكلمات ، ورواه الشافعي كما في البدائع ٢ / ٢٥٥ من طريق مالك فذكره ، ومن طريقهما رواه  
البيهقي ٨ / ٢٧٣ ورواه الدارقطني ٣ / ١٨٣ عن نافع بنحوه مرسلا ، ورواه عبد الرزاق ١٨٧٦٩ عن  
الثوري عن عبد الرحمن بن قاسم ، عن القاسم بن محمد ، أن سارقا مقطوع اليد والرجل سرق حليا  
لأسماء ، فقطعه أبو بكر الثالثة ، ورواه أيضا ١٨٧٧٤ وعنه الدارقطني ٣ / ١٨٤ عن معمر ، عن  
الزهري . عن عروة عن عائشة بنحوه مطولا ، والقاسم بن محمد هو ابن أبي بكر الصديق ، أحد الفقهاء  
السبعة ، وهو لم يدرك جده أبا بكر ، فالظاهر أنه رواه عن عمته عائشة ، كما عند عبد الرزاق .

(٤) رواه ابن جرير في التفسير برقم ١١٩٠٧ عن إبراهيم قال : في قراءتنا - وربما قال - في قراءة عبد

حجة عندنا على المشهور ، ولأنها آلة السرقة غالباً ، فناسب عقوبته بإزالتها ، مع أن أبا محمد قد حكى ذلك اتفاقاً<sup>(١)</sup> والله أعلم .

قال : من مفصل الكف .

ش : حكى ذلك أبو محمد أيضاً اتفاقاً ، ولأنه اليقين ، ومازاد عليه مشكوك فيه .

٣١٧٣ - وقد روى الدارقطني عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ - أمر بقطعه من المفصل ؛ أي السارق<sup>(٢)</sup> . قال : وتحسم .

ش : الحسم غمس اليد في زيت مغلى بعد القطع ، لتشتد أفواه العروق ، لئلا ينزف الدم فيموت<sup>(٣)</sup>

٣١٧٤ - والأصل فيه ما روى أبو هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ - أتى بسارق قد سرق شملة ، فقالوا : يا رسول الله إن

---

الله - ( والسارقون والسارقات فاقطعوا أيمنهما ) ثم رواه برقم ١١٩١٠ عن جابر ، عن الشعبي قال : في قراءة عبد الله « والسارق والسارقة فاقطعوا أيمنهما » ورواه البيهقي ٢٧٠/ ٨ عن مجاهد قال : في قراءة ابن مسعود ( فاقطعوا أيمنهما ) وذكرها ابن حزم في المحلى ١٣/ ٤٠٥ قال : والقراءة غير صحيحة . وقد عرفت أنه نقلها عنه النخعي ، والشعبي ومجاهد ، والظاهر أنها قراءة تفسير .

(١) قال في المغني ٨/ ٢٥٩ : لاختلاف بين أهل العلم في أن السارق أول ما يقطع منه يده اليمنى . (٢) هو في سنن الدارقطني ٣/ ٢٠٤ من طريق أبي نعيم النخعي ، عن محمد بن عبيد الله العزمي ، عن عمرو بن شعيب ، في قصة الذي سرق رداء صفوان بن أمية ، قال في التعليق المغني : الحديث ضعفه ابن القطان ، فقال : العزمي متروك ، وأبو نعيم عبد الرحمن بن هانئ النخعي لا يتابع على ماله من حديث . ثم ذكر من ضعف العزمي ، وحديث صفوان صحيح ، قد ذكره الزركشي فيما بعد ، وقد روى عبد الرزاق ١٨٧٦١ عن أبي المقدم قال : أخبرني من رأى علياً يقطع يد رجل من المفصل . وروى ابن أبي شيبة ١٠/ ٢٩ عن عكرمة ، أن عمر بن الخطاب قطع اليد من المفصل ، ثم روى عن رجاء بن حيوة ، أن النبي ﷺ قطع رجلاً من المفصل .

(٣) كذا وقع في النسخ : لتشتد . بالمثنيتين بينهما شين معجمة ، وفي المغني ٨/ ٢٦١ : لتشد . بالنون بعد التاء ، وقبل السين المهملة ، ولعلها أصوب .

هذا قد سرق . فقال رسول الله - ﷺ - « ما إخاله سرق »  
 فقال السارق : بلى يا رسول الله . فقال رسول الله - ﷺ -  
 « اذهبوا به فاقطعوه ثم احسموه ، ثم اتنوني به » فقطع فأتي به  
 النبي - ﷺ - فقال « تب إلى الله » فقال : تبت إلى الله . فقال  
 « تاب الله عليك » رواه الدارقطني ، ورواه عبد الرزاق من  
 رواية محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان مرسلًا<sup>(١)</sup> ، وهل الزيت  
 من بيت المال ، أو من مال السارق ؟ فيه وجهان ، المجزوم به  
 منهما عند أبي محمد أنه من بيت المال ، وابن حمدان بنى على أنه  
 احتياط له ، أو من تنمة الحد<sup>(٢)</sup> .

قال : فإذا عاد<sup>(٣)</sup> قطعت رجله اليسرى .

ش : أما قطع رجله فلما يأتي في المسألة الآتية ، مع الأمن من  
 المحذور الذي في قطع الثالثة .

٣١٧٥ - مع أن ذلك قول العامة ، منهم أبو بكر وعمر وعلي - رضي الله  
 عنهم ، وناهيك بهم<sup>(٤)</sup> .

(١) هو في سنن الدارقطني ٣ / ١٠٢ من طريق الدراوردي ، عن يزيد بن خصيفة ، عن محمد بن عبد  
 الرحمن بن ثوبان عن أبي هريرة ، ولم يذكر قوله : ما إخاله سرق . ثم رواه عن الثوري ، عن يزيد عن  
 محمد به مرسلًا ، وهو عند عبد الرزاق ١٣٥٨٣ ، ١٨٩٢٣ من طريق ابن جريج والثوري ، عن ابن  
 خصيفة ، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان به مرسلًا ، وفيه قوله « ما إخاله سرق » ورواه أيضا ابن  
 أبي شيبه ١٠ / ٢٤ ، ٣٠ عن ابن ثوبان مرسلًا ، ورواه الحاكم ٤ / ٣٨١ والطحاوي في الشرح ٣ / ١٦٨  
 والبيهقي ٨ / ٢٧١ ، ٢٧٥ والبخاري كما في الكشف ١٥٦٠ من طريق ابن خصيفة به موصولًا ومرسلًا ،  
 وقال الحاكم : صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه . وذكره ابن حزم في المحلى ١٣ / ٤٠ وضعفه  
 بالإرسال ، ورواه أبو داود في المراسيل ٢١٤ عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان ، وفيه قوله « ما  
 إخاله سرق » وذكره أبو عبيد في غريب الحديث ٢ / ٢٥٨ من طريق يزيد به مرسلًا ، وفيه قال  
 « اقطعوه ثم احسموه » قال : يعني اكوهه لينقطع الدم ، قال : ولم أسمع بالحسم بقطع السارق عن  
 النبي ﷺ إلا في هذا الحديث .

(٢) ذكره أبو محمد في المغني ٨ / ٢٦١ وذكره المرادوي في الإنصاف ١٠ / ٢٨٩ عن الراعيين .

(٣) في (م) : وإن عاد . وفي (خ ع مغني) : فإن عاد .

(٤) روى عبد الرزاق ١٨٧٥٩ عن عكرمة أن عمر كان يقطع القدم من مفصلها ، وأن عليا كان يقطع

٣١٧٦ - وما روى الدارقطني عن عبد الرحمن بن عوف قال : قال رسول الله ﷺ - « لا قطع على السارق بعد قطع يمينه »<sup>(١)</sup> فمنقطع ، مع أنه والله أعلم مخالف للإجماع ، وأما كونها اليسرى فلأنه أرفق به ، لتمكنه من المشي على خشبة ونحو ذلك ، بخلاف ما لو قطعت اليميني ، وقد أشار سبحانه وتعالى إلى ذلك في المحاربين ، فقال ﴿ أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ﴾<sup>(٢)</sup> والله أعلم .

القدم إلى شطرها ، وروى أيضا ١٨٧٦٩ عن القاسم بن محمد أن سارقا مقطوع اليد والرجل سرق حليا ، فقطعه أبو بكر ، ثم روى عن سالم وغيره قال : إنما قطع أبو بكر رجله وكان مقطوع اليد . وروى أيضا ١٨٧٦٤ عن الشعبي : كان علي لا يقطع إلا اليد والرجل ، وإن سرق بعد ذلك سجن ، وكان يقول : إني لأستحيي الله أن لا أدع له بدأ يأكل بها ويستنجي ، ثم روى عن عمر أنه أتى بسارق فقطعه ، ثم أتى به فقطعه ، ثم أتى به الثالثة فأراد أن يقطعه فقال علي : إنما عليه يد ورجل ، ولكن إحيسه . ثم روى أن علياً قال : إذا سرق قطعت يده ، ثم إذا سرق قطعت رجله . وروى ابن أبي شيبة ٥٠٩/٩ نحو ذلك عن الزهري عن أبي بكر ، وعن القاسم عن أبي بكر ، وعن مكحول عن عمر ، وعن ابن عباس عن عمر ، وعن الشعبي عن علي ، وعن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي ، وعن عبد الله بن سلمة عن علي ، ورواه الدارقطني ١٨٣/٣ ، ٢١٢ ، والبيهقي ٢٧١/٨ والطحطاوي في المشكل ٣٢٩/٢ وغيرهم عن الخلفاء الثلاثة وغيرهم .

(١) كذا وقع في نسخ الشرح ، ولم أجده بهذا اللفظ ، وهو عند الدارقطني ١٨٢/٣ من طريق مفضل بن فضالة ، عن يونس بن يزيد ، عن سعد بن إبراهيم ، عن أخيه المسور ، عن عبد الرحمن ابن عوف قال : قال رسول الله ﷺ « لا غرم على السارق بعد قطع يمينه » وفي لفظ « لا يفرم السارق إذا أقيم عليه الحد » وقال : المسور لم يدرك عبد الرحمن ، وإن صح إسناده كان مرسلا . ورواه أيضا النسائي ٩٢/٨ من طريق مفضل ولفظه « لا يفرم صاحب سرقة إذا أقيم عليه الحد » قال : وهذا مرسل وليس بثابت . وذكره الزيلعي في نصب الراية ٣٧٥/٣ وعزاه للنسائي والدارقطني قال : ورواه البزار في مسنده بلفظ « لا يضمن السارق سرقة بعد إقامة الحد » قال : والمسور لم يلق عبد الرحمن . وعزاه أيضا للطبراني في معجمه الأوسط وقال : لا يروى إلا بهذا الإسناد . ونقل عن ابن القطان قال : فيه انقطاع آخر بين المفضل ويونس ، وفيه مع ذلك الجهل بحال المسور . ثم أطال الكلام عليه ، وذكره ابن أبي حاتم في العلل ١٣٥٧ وقال : قال أبي : هذا حديث منكر ، ومسور لم يلق عبد الرحمن . ورواه البيهقي في السنن ٢٧٧/٨ من طريق المفضل ، وذكر الاختلاف في سنده ومافيه من الجهالة والانقطاع .

(٢) سورة المائدة ، الآية ٣٣ .

قال : من مفصل الكعب .

ش : كما في اليد .

قال : وحسنت .

ش : لما تقدم في اليد والله أعلم .

قال : فإن عاد حبس ولا تقطع غير يد ورجل .

ش : هذا إحدى الروایتين عن أحمد ، واختيار الخرقى وأبي بكر ، وأبي الخطاب في خلافه ، وابن عقيل والشيرازي ، وأبي محمد وغيرهم ، لعموم ﴿ إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ، ويسعون في الأرض فساداً ﴾ . إلى قوله ﴿ أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ﴾<sup>(١)</sup> وهذا محارب لله ورسوله ، فشملته الآية وقد أشار علي - رضي الله عنه - إلى ذلك .

٣١٧٧ - فروى سعيد : حدثنا أبو الأحوص ، عن سماك بن حرب ، عن عبد الرحمن بن عائذ ، قال : أتني عمر - رضي الله عنه برجل أقطع اليد والرجل قد سرق ، فأمر به عمر - رضي الله عنه - أن تقطع رجله . فقال علي - رضي الله عنه - : إنما قال الله تعالى ﴿ إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ﴾ . إلى آخر الآية ، وقد قطعت يد هذا ورجله ، فلا ينبغي أن تقطع رجله ، فتدعه ليس له قائمة يمشي عليها ، إنما تعززه ، أو تودعه السجن ، فاستودعه السجن<sup>(٢)</sup> ، ولأن ذلك بمنزلة إهلاكه ، فإنه لا يمكنه أن يتوضأ ، ولا يغتسل ، ولا يتحرز من نجاسته ،

(١) سورة المائدة ، الآية ٣٣ .

(٢) أشرنا إلى هذه الرواية عن علي قريباً وهو عند عبد الرزاق ١٨٧٦٦ من طريق سماك به ، وليس فيه الآية ، ورواه البيهقي ٢٧٤/٨ من طريق سعيد بإسناده ولفظه ، واستكره لمخالفته ما ثبت عن عمر من قطع اليد بعد الرجل .

ولا يزيلها عنه ، ولا يدفع عن نفسه ، ولا يأكل ولا يبش ،  
وبذلك علل علي بن أبي طالب - رضي الله عنه .

٣١٧٨ - فرؤى سعيد : حدثنا أبو معشر ، عن سعيد بن أبي سعيد  
المقبري ، عن أبيه ، قال : حضرت علي بن أبي طالب أتني  
برجل مقطوع اليد والرجل ، فقال لأصحابه : ماترون في  
هذا ؟ قالوا : اقطعه يا أمير المؤمنين . قال قتلته إذا وما عليه  
القتل ، بأي شيء يأكل الطعام ، بأي شيء يتوضأ للصلاة ؟  
بأي شيء يغتسل من جنابته ؟ بأي شيء يقوم على حاجته ؟  
فرده إلى السجن أياما ثم أخرجه ، فاستشار الصحابة فقالوا  
مثل قولهم الأول ، وقال لهم مثل ما قال أول مرة ، فجلده جلدا  
شديدا ثم أرسله ..<sup>(١)</sup> ( والرواية الثانية ) تقطع يده اليسرى في  
الثالثة ، والرجل اليمنى في الرابعة .

٣١٧٩ - لما روى جابر - رضي الله عنه - قال : جيء رسول الله -  
ﷺ - بسارق فقال « اقتلوه » قالوا : يارسول الله إنما سرق ،  
فقال « اقطعوه » فقطع ثم جيء به الثانية ، فقال « اقتلوه »  
فقالوا : يارسول الله إنما سرق . فقال « اقطعوه » فقطع ثم  
جيء به في الثالثة فقال « اقتلوه » قالوا : يارسول الله إنما  
سرق . فقال « اقطعوه » فقطع ثم أتني به الرابعة فقال « اقتلوه »  
فقالوا : يارسول الله إنما سرق . فقال « اقطعوه » فقطع فأتني به  
الخامسة فقال « اقتلوه » قال جابر - رضي الله عنه - :  
فانطلقنا به فقتلناه ، ثم اجترناه فألقيناه في بحر ، ورمينا عليه

(١) وهكذا ذكره أبو محمد في المغني ٢٦٥/٨ عن سعيد بهذا الإسناد ، وقد روى عبد الرزاق  
١٨٧٦٤ وابن أبي شبة ٥٠٩/٩ والدارقطني ١٠٣/٣ ، ١٨٠ والبيهقي ٢٧٥/٨ وابن حزم في المحلى  
٣٩٩/١٣ عن علي ترك القطع في الثالثة ، والتعليل بنحو ما ذكر هنا .

بالحجارة .. رواه أبو داود وهذا لفظه والنسائي<sup>(١)</sup> . وروى النسائي نحو ذلك أيضا من رواية الحارث بن حاطب رضي الله عنه<sup>(٢)</sup> - ولأن أبا بكر - رضي الله عنه - فعل ذلك ، كما تقدم عنه .

٣١٨٠ - وكذلك روي عن عمر - رضي الله عنه - حكاه عنه أحمد<sup>(٣)</sup> ، واحتج به ، وهما اللذان أمرنا بالافتداء بهما ، وقد أجاب أبو محمد عن الحديث بأنه في شخص استحق القتل ، بدليل الأمر بقتله في أول مرة ، وقد يقال على هذا بأنه إذا كان مستحق القتل فكيف جاز تأخيره ، مع أنه إذا اجتمع مع القتل غيره سقط ، واستوفي القتل ، فكيف قطع ، والذي يظهر في الجواب عن الأمر بالقتل أن هذا مما علم الرسول - ﷺ - حقيقة الأمر فيه ، وأن أمر هذا يؤول إلى القتل ولابد ، وأنه لا يجيء منه خير ، فهو كالصبي الذي قتله الخضر ، الذي طبع كافراً<sup>(٤)</sup> .

٣١٨١ - وفي النسائي ما يشعر بهذا ، فروى عن الحارث بن حاطب أن الرسول - ﷺ - أتى بلص فقال « اقتلوه » فقالوا : يا رسول الله إنما سرق ، فقال « اقتلوه » فقالوا : يا رسول الله إنما سرق ،

(١) هو في سنن أبي داود ٤٤١٠ والنسائي ٨ / ٩٠ من طريق مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير ، عن محمد بن المنكدر عن جابر ، وقال النسائي : هذا حديث منكر ، ومصعب بن ثابت ليس بالقوي . ورواه أيضا البيهقي ٢٧٢/٨ والطبراني في الأوسط ١٧٢٧ من طرق عن مصعب به ، وقد رواه الدارقطني ٣ / ١٨٠ عن هشام بن عروة عن ابن المنكدر به مختصراً ، وفي أسانيده ضعف ولأبي يعلى ٢٨ نحوه عن محمد بن حاطب أو الحارث عن ابن الزبير وللطبراني في الكبير ١٨٢/١٧ برقم ٤٨٣ عن عصمة بن مالك نحو القصة .

(٢) ذكره الزركشي بعد هذا بلفظه .

(٣) روى البيهقي ٨ / ٢٧٤ عن ابن عباس قال : شهدت عمر بن الخطاب قطع يدا بعد يد ورجل .

(٤) كما وقع ذلك في حديث ابن عباس الطويل في قصة موسى والخضر المذكورة في سورة الكهف ، كما رواه البخاري ٧٤ ، ٨٢ ، ٤٧٢٦ ، ومسلم ١٥ / ١٣٥ - ١٤٧ وفيه « وأما الغلام فطبع يوم طبع كافراً وكان أبواه قد عطفوا عليه » .

قال « اقطعوا يده » قال : ثم سرق فقطعت رجله ، ثم سرق على عهد أبي بكر - رضي الله عنه - ، حتى قطعت قوائمه كلها ، ثم سرق أيضا الخامسة ، فقال أبو بكر - رضي الله عنه - : كان رسول الله - ﷺ - أعلم بهذا ، حين قال اقلوه ، ثم دفعه إلى فتية من قريش ، منهم عبد الله بن الزبير ، وكان يحب الإمارة . فقال : أمروني عليكم . فأمروه عليهم ، فكان إذا ضرب ضربوه حتى قتلوه . اهـ<sup>(١)</sup> .

والذي يظهر الرواية الثانية إن ثبتت الأحاديث ، فإن النسائي ضعف حديث جابر - رضي الله عنه - وقال : لا أعلم في هذا الباب حديثاً صحيحاً<sup>(٢)</sup> ، فعلى المذهب فيمنع من تعطيل منفعة الجنس ، وهما اليدان والرجلان ، وهل يمنع من تعطيل عضوين من شق ؟ على وجهين<sup>(٣)</sup> . ( وعلى الثانية ) لا أثر لذلك ، فعلى هذا من سرق وهو أقطع اليد اليسرى ، والرجل اليمنى ، قطعت يده اليمنى على الثانية دون الأولى ، لإفضائه إلى تعطيل منفعة الجنس ، وإن كان أقطع اليد اليسرى فقط ، قطعت يمينه على

(١) هو في سنن النسائي المجتبى ٨٩/ ٨ من طريق حماد وهو ابن سلمة ، عن يوسف وهو ابن سعد ، عن الحارث به ، ورواه أيضا الحاكم ٣٨٢/ ٤ وعنه البيهقي ٢٧٢/ ٨ من طريق حماد به ، وقال الحاكم : صحيح الإسناد ولم يخرجاه . وقال الذهبي في التلخيص : بل منكر . وقد روى عبد الرزاق ١٨٧٧٣ ، وابن أبي شيبة ٩/ ٥١١ والبيهقي ٨/ ٢٧٣ من طريق ابن جريج ، عن عبد ربه بن أبي أمية ، عن الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة ، أن النبي ﷺ أتى بعد سرق فأُتي به أربع مرات فتركه ، ثم أتى به الخامسة فقطع يده ، ثم السادسة فقطع رجله ، ثم السابعة فقطع يده ، ثم الثامنة فقطع رجله . قال البيهقي : وهو مرسل حسن .

(٢) لفظه بعد حديث جابر المتقدم : هذا حديث منكر ، ومصعب بن ثابت ليس بالقوى في الحديث . أ هـ وليس فيه بقية الكلام ، ونقله الزيلعي في نصب الراية ٣/ ٣٧٢ وعزاه أيضا للدارقطني ، وذكر ما في أسانيده من الضعف ، ثم ذكر حديث الحارث وعزاه للطبراني ، ونقل تصحيح الحاكم وأقره ، وحديث ابن حاطب ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٦/ ٢٧٧ وعزاه لأبي يعلى قال : ورجاله ثقات إلا أنني لم أجده ليوسف بن يعقوب سماعاً من أحد من الصحابة .

(٣) انظر المسألة في الفروع ٦/ ١٣٥ والمبدع ٩/ ١٤٠ والإنصاف ١٠/ ٢٨٥ .

الثانية دون الأولى . لكن في قطع رجله اليسرى وجهان ، بناء على تعطيل منفعة الشق ، واستقصاء التفريع له محل آخر .  
 (تنبيه) أطلق الخرقى الحبس ، وتبعه الشيخ ، وقال القاضي في الجامع ، والشيرازي وابن البنا : يحبس حتى يحدث توبة ، وقال ابن حمدان : يحبس ويعزر حتى يتوب . والله أعلم .  
 قال : والحر والحررة والعبد والأمة في ذلك سواء .

ش : الاتفاق في الحر والحررة بشهادة النص بذلك . قال سبحانه وتعالى : ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾ .  
 الآية ولفعل رسول الله - ﷺ - فإنه قطع سارق رداء صفوان ، وقطع المخزومية ، أما العبد والأمة فهو قول العامة ، لعموم النص ، ولما تقدم عن عمر - رضي الله عنه - في الرقيق الذين سرقوا الناقة<sup>(١)</sup> .

٣١٨٢ - وروى القاسم عن أبيه أن عبدا أقر بالسرقة عند علي - رضي الله عنه - فقطعه .. رواه أحمد<sup>(٢)</sup> .

٣١٨٣ - وعن نافع أن عبدا لابن عمر - رضي الله عنهما - سرق وهو آبق ، فبعث به إلى سعيد بن العاص وهو أمير المدينة ليقطع يده ، فقال سعيد : لاتقطع يد الآبق ، فقال له ابن عمر - رضي الله عنهما - : في أي كتاب الله وجدت هذا ؟ فأمر به

(١) يشير إلى حديث يحيى بن حاطب ، وتقدم برقم ٣١٦٩ .

(٢) وهكذا عزاه أبو محمد في المغني إلى الإمام أحمد بإسناده ، ولم أحده في المسند ، ولا في المسائل ، وقد روى عبد الرزاق ١٩٠٠٠ وابن أبي شيبة ٤٩٢/٩ عن أبي مالك الأشجعي ، أن عبدا لأشجع اعترف بالزنا عند علي ، فأقام عليه الحد . وفي رواية أنه أتى عليا فقال : إني أصبت حدا . قال : ياقتبر اضربه الحد . وقد روى عبد الرزاق ١٨٩٨١ عن عبد الله بن عامر وغيره أن أبا بكر قطع يد عبد سرق ، وكذا رواه ابن أبي شيبة ٤٩٣/٩ وروى عدم القطع عن الشعبي وغيره .

ابن عمر - رضي الله عنهما - قطعت يده<sup>(١)</sup> .  
 ٣١٨٤ - وكذلك قضى به عمر بن عبد العزيز أيضا ، رواه مالك في الموطأ<sup>(٢)</sup> .  
 ٣١٨٥ - وقطعت عائشة - رضي الله عنها - يد عبد .. رواه مالك أيضا في الموطأ<sup>(٣)</sup> ، وهذه قضايا اشتهرت ولم تنكر ، فكانت حجة . ويدخل في الحر المسلم والكافر ، فيقطع الذمي بسرقة مال المسلم ، وكذلك يقطع المسلم بالسرقة من مال الذمي .  
 أما الحربي الذي لا أمان له فلا يقطع المسلم بالسرقة من ماله ، ولا هو بسرقة مال المسلم ، فإن كان له أمان قطع المسلم بسرقة ماله .  
 وهل يقطع هو بسرقة مال المسلم ؟ . فيه وجهان أصحهما

(١) رواه عبد الرزاق ١٨٩٨٦ وابن أبي شيبة ٤٨٥/٩ ومالك في الموطأ ٤٨/٣ والشافعي كما في البدائع ٢٠٧/٢ والبيهقي ٢٦٨/٨ من طرق عن نافع بمعناه ، وفيه القصة ، ورواه أيضا عبد الرزاق ١٨٩٨٣ عن الزهري عن سالم ، أن غلاما لعبد الله بن عمر سرق وهو آبق ، فرفعه ابن عمر إلى سعيد ابن العاص وهو على المدينة ، فقال : ليس عليه القطع إنك لاتقطع آبقا . فذهب به ابن عمر فقطعه ، وروى ابن أبي شيبة ٤٨٣/٩ عن نافع عن ابن عمر ، في العبد الآبق يسرق قال : يقطع . ورواه عبد الرزاق ١٨٩٨٦ عن نافع قال : آبق غلام لابن عمر ، فمر على غلمة لعائشة فسرق منهم جرابا فيه تمر ، وركب حماراً لهم ... وأرسلت إليه عائشة : إنما غلمتي غلمتك ، وإنما جاع وركب الحمار ليتبلغ عليه ، فلا تقطعه . فقطعه ابن عمر .

(٢) هو في الموطأ رواية يحيى ٤٨/٣ عن زريق بن حكيم ، أنه أخذ عبداً آبقاً قد سرق ، فكتب فيه إلى عمر بن عبد العزيز ، فكتب إليه عمر : إن الله تعالى يقول : ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾ فإن بلغت سرقة ربع دينار فصاعداً فاقطع يده . وكذا رواه عبد الرزاق ١٨٩٨٤ والبيهقي ٢٦٨/٨ عن زريق صاحب أيلة به ، وروى ابن أبي شيبة ٤٨٤/٩ عن عمر بن عبد العزيز والقاسم قال : العبد الآبق إذا سرق قطع .

(٣) هو في الموطأ ٤٨/٣ عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم ، عن عمرة بنت عبد الرحمن قالت ، خرجت عائشة إلى مكة ، ومعها غلام لبني عبد الله بن أبي بكر ، فبعثت مع مولاتين لها يبرد مرجل قد خيط عليه خرقة خضراء ، فأخذ الغلام البرد ففتق عنه فاستخرجه ، وجعل مكانة لبداً وخاط عليه ، فلما فتقوا عنه وجدوا اللبد ، ولم يجدوا البرد ، فكلموا المرأتين واتهما العبد ، فستل عن ذلك فاعترف ، فأمرت به عائشة فقطعت يده .

يقطع ، والثاني وهو اختيار ابن حامد : لا يقطع ، ويدخل في  
العبد العبد الآبق ، وذلك لعموم ما تقدم ، ويؤيده قصة ابن  
عمر .

٣١٨٦ - أمّا ما رواه الدارقطني عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله -  
ﷺ - « ليس على العبد الآبق إذا سرق قطع ، ولا على  
الذمي » فقال : الصواب أنه موقوف<sup>(١)</sup> والله أعلم .

قال : ويقطع السارق وإن وهبت له السرقة بعد إخراجها .  
٣١٨٧ - ش : لما روي عن عبد الله بن عمرو - رضي الله عنهما -  
أن رسول الله - ﷺ - قال « تعافوا الحدود فيما بينكم ، فما  
بلغني من حد فقد وجب » . رواه النسائي وأبو داود<sup>(٢)</sup> .

٣١٨٨ - وعن صفوان بن أمية قال : كنت نائما في المسجد على  
خميسة لي ، ثمن ثلاثين درهما ، فجاء رجل فاختلسها مني ،  
فأخذ الرجل فأتني به النبي - ﷺ - فأمر رسول الله ﷺ به  
ليقطع ، فأتيته فقلت : تقطعه من أجل ثلاثين درهما ، أنا  
أبيعه وأنسيه ثمنها . قال « فهلا كان قبل أن تأتيني به » زاد في

(١) هو في سننه ٣ / ٨٦ من طريق فهد بن سليمان ، عن موسى بن داود عن الثوري ، عن عمرو بن  
دينار عن مجاهد ، عن ابن عباس به ، وقال : لم يرفعه غير فهد والصواب موقوف . ثم رواه من طريق  
عبد الرزاق عن الثوري ومعمر ، عن عمرو بن دينار به موقوفاً ، وهو بهذا الإسناد عند عبد الرزاق  
١٨٩٨٧ وابن أبي شيبة ٩ / ٤٨٤ وقد رواه الحاكم ٤ / ٣٨٢ من طريق موسى بن داود عن الثوري به  
مرفوعاً ، وقال : صحيح على شرطهما ، تفرد به موسى بن داود عن الثوري وهو ثقة ، ووافقه الذهبي .  
(٢) هو في سنن النسائي ٨ / ٧٠ وأبي داود ٤٣٧٦ من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه ، عن عبد الله  
ابن عمرو فذكره ، ورواه أيضا الحاكم ٤ / ٣٨٣ من طريق ابن جريج عن عمرو بن شعيب به ، وهكذا  
رواه ابن عدي في الكامل ١ / ٢٩٣ من طريق إسماعيل بن عياش ، عن ابن جريج به موصولا ، وقال  
الحاكم : صحيح الإسناد ولم يخرجاه . ووافقه الذهبي ، وقد رواه عبد الرزاق ١٨٩٣٧ عن ابن جريج  
والمثنى ، عن عمرو بن شعيب به مرسلا ، ورواه أيضا ١٣٨٦ عن عطاء به مرسلا ، ورواه ابن حزم في  
المحلّى ١٣ / ٥٨ وضعفه لأنه صحيفة . ولأبي يعلى ٥٤٠١ وأحمد ١ / ٤٣٨ والبيهقي ٨ / ٣٣١ عن ابن  
مسعود نحوه وسنده ضعيف .

أخرى : إني قد وهبتها له .. رواه النسائي<sup>(١)</sup> وهذا يدل على أن ملك العين المسروقة بعد الرفع إلى الحاكم لا يؤثر ، بخلاف ما قبله . وكذلك قيد أبو محمد المسألة بل وزاد : والمطالبة بها ؛ وإن كان كلام الخرقى مطلقاً<sup>(٢)</sup> . وقوله : بعد إخراجها ، يحترز عما لو وهبت له السرقة قبل إخراجها ، فإنه لا قطع قطعاً والله أعلم .

قال: ولو أخرجها وقيمتها ثلاثة دراهم، فلم يقطع حتى نقصت قيمتها قطع .

ش : اعتباراً بحال الأخراج ، لأنه به كمل السبب ، ولعموم ﴿السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾<sup>(٣)</sup> والله أعلم .

(١) هو في سننه ٦٨/٨ من طريق حميد بن أخت صفوان عن صفوان ، وعن عكرمة عن صفوان ، وعن عكرمة عن ابن عباس عن صفوان ، وعن طاوس عن صفوان ، وعن عطاء عن صفوان ، وعن طارق بن مرقع عن صفوان ، وعن عطاء مرسلًا ، ورواه أيضا الإمام أحمد ٦/٤٦٥ ، ٤٦٦ وأبو داود ٤٣٩٤ وابن ماجه ٢٥٩٥ والدارمي ١٧٢/٢ من طرق عن صفوان ، ورواه مالك ٣/٤٩ عن ابن شهاب ، عن صفوان بن عبد الله ، أن صفوان بن أمية الخ ، ورواه عنه الشافعي كما في البدائع ٢/١٨٦ ، ٢٠٥ ، وهكذا رواه عبد الرزاق ١٨٩٢٦ ، ١٨٩٣٨ ، وابن الجارود ٦٢٨ والطحاوي في المشكل ٣/١٣٢ والحاكم ٤/٣٨٠ والدارقطني ٣/٢٠٤ والبيهقي ٨/٢٦٥ والخطيب في الموضح ٢/١٢٩ وابن حزم ١٣/٥٨ وابن عبد البر في التمهيد ١١/٢١٥ والطبراني في الكبير ٧٣٣٤ من طرق عن صفوان ورواه أيضا ٧٣٢٦ ، ١٠٩٧٨ ، ١١٧٠٣ عن طاوس وعكرمة عن ابن عباس عن صفوان وصححه الحاكم والذهبي ، وضعفه ابن حزم بالانقطاع ، لأنه عن عطاء وعكرمة ، وعمرو بن دينار وابن شهاب ، وليس منهم أحد أدرك صفوان ، وعن عطاء عن طارق بن مرقع ، وهو مجهول ، وعن أسباط عن سماك ، عن حميد بن أخت صفوان ، وهذا ضعيف عن ضعيف عن مجهول ، وقد رواه ابن عبد البر من طريق ابن أبي شيبه ، عن شبابة ، عن مالك عن الزهري ، عن عبد الله بن صفوان عن أبيه ، ونقل عن الطحاوي قال : جائز أن يسمع ابن شهاب هذا الحديث من عبد الله بن صفوان عن أبيه ، ومن صفوان بن عبد الله عن جده ، ثم ذكر له طرقاً وروايات يعلم بها صحة الحديث .

(٢) في هامش (ي) : مانصه : كلام الخرقى وإن كان مطلقاً هنا لكنه قيده بما قيده به أبو محمد بقوله : ولا يقطع وإن اعترف أو قامت البينة ، حتى يأتي مالك المسروق يدعيه بقوله ، ولا يقطع فقاطع السارق هو دعواه ودعواه العين المسروقة هو المطالبة ، فليتأمل . أ هـ ونص كلام أبي محمد في المغني ٨/٢٦٩ : لم يخل من أن يملكها قبل رفعه إلى الحاكم والمطالبة بما عنده . وسيأتي قول الخرقى : ولا يقطع الخ في آخر الباب .

(٣) سورة المائدة الآية ٣٨ .

قال : وإذا قطع فإن كانت السرقة قائمة ردت إلى مالكها .  
ش : هذا اتفاق والله الحمد ، لأنها عين ماله ، ولا مقتضي  
لنقله عنه والله أعلم .

قال : وإن كانت متلفة فعليه قيمتها، موسراً كان أو  
معسراً<sup>(١)</sup> .

ش : أما إن كانت تالفة وقد قطع ، فعليه مثلها إن كانت  
مثلية ، وقيمتها إن كانت متقومة ، كما لو أتلفها من غير  
سرقة ، ولأن القطع والغرم حقان لمستحقين ، فجاز  
اجتماعهما ، كالجزاء والقيمة في الصيد الحرمي المملوك .

والخرقي - رحمه الله - ذكر المسألة فيما إذا قطع ، لأن  
النعمان يقول : إذا كانت تالفة إذاً فلا غرم عليه . وقال : موسراً  
كان أو معسراً ، لأن مالكا يوافق النعمان في المعسر ، ونحن  
في الموسر<sup>(٢)</sup> والله أعلم .

قال : وإذا أخرج النباش من القبر كفنا قيمته ثلاثة دراهم  
قطع .

٣١٨٩ - ش : يروى هذا عن عائشة وابن الزبير - رضي الله عنهم<sup>(٣)</sup> -

(١) في المغني : وإن كانت تالفة فعليه قيمتها سواء كان . وفي ( ت م ع ي مغني ) : موسراً كان  
أو معسراً .

(٢) قال في المغني ٢٧١/ ٨ : وقال الثوري وأبو حنيفة : لا يجتمع الغرم والقطع ، إن غرمها قبل القطع  
سقط القطع ، وإن قطع قبل الغرم سقط الغرم . وقال عطاء وابن سيرين والشعبي ومكحول لا غرم على  
السارق إذا قطع . ووافقته مالك في المعسر ، فوافقنا في الموسر .

(٣) لم أجد النقل عنهما مسنداً ، قال في المغني ٢٧٢/ ٨ : روي عن ابن الزبير أنه قطع نباشاً ، ثم  
ذكر عن عائشة قالت : سارق أمواتنا كسارق أحيانا ؛ وقد روى مالك ٢٣٧/ ١ عن أبي الرجال  
محمد بن عبد الرحمن ، عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن ، أنه سمعها تقول : لعن رسول الله ﷺ  
المخفتي والمختفية : يعني نباش القبور ، وقد رواه عبد الرزاق ١٨٨٨٨ عن ابن جريج قال : أخبرت

ولأنه أخذ للمال على وجه الخفية ، فدخل في مسمى السارق ، وإذا يدخل في الآية الكريمة ، والأحراز تختلف باختلاف الأموال . ألا ترى أن حرز الباب تركيبه في موضعه .

٣١٨٩م - وقد روى أبو داود عن أبي ذر - رضي الله عنه - قال : دعاني رسول الله - ﷺ - فقلت : ليك « فقال » كيف أنت إذا أصاب الناس موت ، يكون البيت فيه بالوصيف يعني «القبر» قلت : الله ورسوله أعلم . قال : «عليك بالصبر» قال حماد : فهذا قال من قال بقطع يد النباش ، لأنه دخل على الميت بيته<sup>(١)</sup> ، والكفن الذي يقطع بسرقة ما كان مشروعاً ، فلو سرق لفاقة رابعة من على الرجل ، أو التابوت الذي هو فيه ، ونحو ذلك لم يقطع ، لعدم مشروعيته . وقوله : أخرج من القبر . فلو أخرج من اللحد فلا قطع والله أعلم .

قال : ولا يقطع في محرم .

---

عن عمرة عن عائشة قالت : لعن المختفي والمختفية . رواه البيهقي ٨ / ٢٧٠ من طريق مالك وغيره مرسلًا وموصولًا ، وصحح المرسل ، وقال البيهقي ٨ / ٢٧٠ قال البخاري في التاريخ : قال هشيم : حدثنا سهيل قال : شهدت ابن الزبير قطع نباشا . ثم أسنده عن البخاري ، ولم أعثر عليه في التاريخ في ترجمة سهيل بن ذكوان المكي ، وقد روى عبد الرزاق ١٨٨٧٨ عن ابن جريج قال : قال عمرو بن دينار : قطع عباد بن عبد الله بن الزبير يد غلام ورجله اختفى . ثم روى عن ابن جريج قال : بلغني عن عمر بن عبد العزيز قال : سواء من سرق أحياءنا وأمواتنا . وروى أيضا ١٨٨٨٥ عن صفوان بن سليم ، أن رجلا من الصحابة وجد رجلا يختفي القبور فقتله ، فأهدر عمر دمه . وروى ابن أبي شيبة ١٠ / ٣٤ ، ٣٥ عن عمر بن عبد العزيز والشعبي والنخعي والحسن وابن عباس وغيرهم قالوا : يقطع النباش ، لكن ابن عباس قال : ليس على النباش قطع ، وعليه شبهه بالقطع .

(١) هو في سنن أبي داود ٤٢٦١ من طريق حماد بن زيد ، عن أبي عمران الجوني عن المشعث بن طريف ، عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر ، ولم يذكر قول حماد ، ورواه أيضا ابن ماجه ٣٩٥٨ والبيهقي ٨ / ٢٦٩ من طريق حماد به ، وليس فيه قول حماد ، وإنما ذكر أبو داود أن حمادا تفرد بذكر المشعث ، وسكت عنه أيضا المنذري في تهذيب السنن ٤٠٩٥ .

ش : كالخمر والخنزير والميتة ونحو ذلك ، لأن له سلطانا على ذلك ، لإباحة الشرع إزالته<sup>(١)</sup> ، ولأنه غير مال ، أشبه الحشرات ، وبذلك علل أحمد - رحمه الله - في رواية الميموني ، فيمن سرق لذمي خمرأ أو خنزيراً : لا يقطع ، ليس لهما قيمة عندنا . أه .

وقد يتخرج لنا قول أن الذمي يقطع بسرقة خمر الذمي ، بناء على أنها مال لهم ، ولهذا قلنا بتضمينها على الذمي للذمي على تخريج ، وقد يقال بعدم التخريج ، لقيام الشبهة ، وهو وقوع الخلاف في ذلك ، وقد يدخل في كلام الخرقى إذا سرق صليبا ، أو صنم ذهب ونحو ذلك ، وهو قول القاضي ، وخالفه تلميذه أبو الخطاب ، فأوجب القطع والله أعلم .

قال : ولا في آلة لهو .

ش : كالطنبور ، والمزمار ، والشبابة ونحو ذلك ، وإن بلغت قيمته مفصلا نصابا ،<sup>(٢)</sup> لأنه آلة للمعصية بالإجماع . فأشبهه الخمر ، ولأن الشارع سلطه عليه ، حيث جعل له إفساده وزواله<sup>(٣)</sup> .

(١) أي له سلطة ونفوذ تصرف ، لأن ذلك محرم شرعا ، بدليل قوله تعالى ﴿ حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير ﴾ وقوله ﴿ إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان ﴾ وذلك يقتضي إتلافها فليس لها حرمة .

(٢) الطنبور الذي يلعب به ، وهو فارسي معرب ، والمزمار واحد المزامير ، وهو آلات الغناء ، ومنه تسمية الغناء مزمار الشيطان ، والشبابة من آلات اللهو ، سميت بذلك لما يحصل بها من التشيب بالنساء ونحو ذلك ، وقوله : إن بلغت قيمته مفصلاً . أي لو فرقت أركانه ، وفصلت أدواته ، بحيث يجوز استعمالها في معاني أخرى .

(٣) يعني أن هذه آلات محرمة الاقتناء ، ويجب إتلافها لما فيها من الأضرار الدينية والخلقية .

٣١٩٠ - ودليل الأصل أمر النبي - ﷺ - بكسر دنان الخمر ، وشق زقاقه<sup>(١)</sup> ، مع أنه يمكن زوال المحرم وتبديده ، وقد حرق موسى العجل ، وقذفه في البحر ، ولم يكتف بحرقه ودفع الحلي إلى أربابه<sup>(٢)</sup> والله أعلم .

قال : ولا يقطع الوالد فيما أخذه من مال ولده ، لأنه أخذ ماله أخذه

ش : قد ذكر الخرقى - رحمه الله - الحكم وذكر دليله ، وهو أنه أخذ ماله أخذه ، ومن أخذ ماله أخذه لا يقطع ، لأنه أخذ مباحا له .

٣١٩١ - ودليل ذلك ما روت عائشة رضي الله عنها - قالت : قال رسول الله - ﷺ - « إن أطيب ما أكلتم من كسبكم ، وإن أولادكم من كسبكم » . رواه الخمسة<sup>(٣)</sup> .

(١) روى الترمذي ٥١٥/٤ برقم ١٣١٠ عن أنس عن أبي طلحة أنه قال : يابى الله إني اشتريت خمراً لأيتام في حجري قال : أهرق الخمر ، واكسر الدنان . وروى الإمام أحمد ١٣٢/٢ برقم ٦١٦٥ عن ابن عمر قال : أمرني رسول الله ﷺ أن آتية بمدية وهي الشفرة ، فخرج بأصحابه إلى أسواق المدينة وفيها زقاق خمرة قد جلبت من الشام ، فشق ما كان من تلك الزقاق بحضرته ، وأمرني أن آتي الأسواق كلها فلا أجد فيها زق خمر إلا شققته . وقد رواه قبل ذلك ٧١/٢ برقم ٥٣٩٠ وصحح إسناده المحقق في الموضوعين .

(٢) يريد بذلك قوله تعالى ﴿ واتخذ قوم موسى من بعده من حليهم عجلاً جسداً له خوار ﴾ وقوله عنهم ﴿ إنا حملنا أوزاراً من زينة القوم فقذفناها ، فكذلك ألقى السامري ، فأخرج لهم عجلاً جسداً له خوار ﴾ إلى قوله ﴿ وانظر إلى إهلك الذي ظلت عليه عاكفاً لئحرقنه ثم لتسفنه في اليم نسفاً ﴾ .

(٣) هو في مسند أحمد ٣١/٦ ، ٤١ ، ١٢٧ ، ١٦٢ ، ١٩٣ ، وسنن أبي داود ٣٥٢٨ ، والترمذي ٥٩١/٤ برقم ١٣٧٦ والنسائي ٢٤٠/٧ وابن ماجه ٢٢٩٠ من طريق عمارة بن عمير ، عن عمته عن عائشة ، ورواه أيضا عبد الرزاق ١٦٦٤٣ وابن حبان كما في الموارد ١٠٩١ والعقبلي في الضعفاء ١١٤/٢ والدارمي ٢٤٧/٢ والطيالسي كما في المنحة ١٢٩٤ والحاكم ٤٦/٢ وحسنه الترمذي ، وذكر أن بعضهم رواه عن عمارة ، عن أمه عن عائشة ، وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين . ووافقه الذهبي ، ورواه النسائي ٢٤١/٧ وأحمد ٤٢/٦ وابن ماجه ٢١٣٧ والراهمزمري في المحدث الفاصل برقم ٢٣٢ من طريق النخعي ، عن الأسود عن عائشة ، وهذا الإسناد على شرط الشيخين

٣١٩٢ - وعن جابر - رضي الله عنه - أن رجلا قال : يا رسول الله إن لي مالا وولدا ، وإن أبي يريد أن يجتاح مالي . فقال « مالك لأبيك » . رواه ابن ماجه ، وروى أحمد نحوه من حديث عمرو بن شعيب<sup>(١)</sup> ، والخرقي - رحمه الله - في تعليقه قصور ، لأنه لو أخذ ما ليس له أخذه . كما إذا كان الأخذ يضر بالولد لم يقطع ، ثم إن جواز الأخذ مختص بالأب الأدنى ، وعدم القطع يتناول الأب وإن علا ، فإذا توجبه ذلك أن له فيه شبهة ، وهو وجوب نفقته أو نحو ذلك والله أعلم .

قال : ولا تقطع الوالدة فيما أخذت من مال ولدها .

ش : لما تقدم في الأب الأعلى ، ولأنها أحد الأبوين فأشبهت الآخر ، وكذلك أمها وإن علت ، واقتصر الخرقي على الوالد والوالدة يخرج به غيرهما ، ولا نزاع أن هذا المذهب في غير الابن ، لظاهر الكتاب ، فإن قيل : فالنفقة تجب لغير هؤلاء ، فيصير له في المال شبهة ، وإذا لاقطع<sup>(٢)</sup> ، قيل : النفقة وإن وجبت لبعضهم لكن وجوبها لمن تقدم أقوى ، ثم إن القرابة التي بينهما لاتمنع قبول الشهادة ، فلا تمنع القطع ، بخلاف الوالدين .

وجرى الشيرازي على مطلق الشبهة ، فلم ير القطع على ذي الرحم المحرم ، أما الابن فالمذهب المجزوم به عند القاضي والشيخين والشيرازي ، وابن عقيل والشريف ، وأبي الخطاب

(١) هو في سنن ابن ماجه ٢٢٩١ وحديث عمرو بن شعيب في المسند ٢ / ٢١٤ ورواه أيضا أبو نعيم في تاريخ أصبهان ٢ / ٢٢ وابن عدي في الكامل ٢ / ٧٤٧ ، ٣ / ١٢١٢ وتقدم برقم ٢٦٢٩ بقية طريقه .  
(٢) تقدم في النفقات شروط وجوب النفقة ، والظاهر أن من وجبت نفقته على قريبه وامتنع منها ، فإن له شبهة إذا سرق من مال من عليه نفقته .

وابن البنا أنه لا يقطع بسرقة مال أبيه وإن سفل<sup>(١)</sup> ، لأن بينهما قرابة تمنع من قبول شهادة أحدهما لصاحبه ، فلم يقطع بماله كالأب ، ولأن النفقة تجب على الأب حفظاً للابن ، فلا يناسب إتلافه حفظاً لماله ، وكلام الخرقى يوهم القطع ، وهو رواية حكاهما ابن حمدان ، وهو مقتضى ظواهر النصوص والله أعلم .

قال : ولا العبد فيما سرق من مال سيده .

٣١٩٣ - ش : لما روى ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : جاء رجل إلى عمر - رضي الله عنه - بغلام له ، فقال : اقطع يده ، فإنه سرق مرآة لامرأتي . فقال عمر - رضي الله عنه - : لا قطع عليه ، هو خادمكم أخذ متاعكم .. رواه مالك في الموطأ . وعن ابن مسعود - رضي الله عنه - نحوه<sup>(٢)</sup> ، ولا يعرف لهما

(١) ذكر المسألة في المغني ٢٧٥/٨ والكافي ١٧٩/٣ والفروع ١٣٣/٦ والمبدع ١٣٣/٩ والإنصاف ٢٧٨/١٠ .

(٢) هو في موطأ مالك ٥٣/٣ عن ابن شهاب ، عن السائب بن يزيد ، أن عبد الله بن عمرو بن الحضرمي جاء بغلام له إلى عمر فذكره ، ورواه عنه الشافعي ٢٠٧/٢ وعبد الرزاق ١٨٨٦٦ والبيهقي في شرح السنة ٢٦٠ وابن أبي شيبة ١٠/٢١ من طريق الزهري به ، وذكره الدارقطني ٣/١٨٨ عن الزهري ، عن السائب ، عن عبد الله بن عمرو الحضرمي ، قال : أتيت عمر بن الخطاب فذكره ، وأورده ابن أبي حاتم في العلل ١٣٥٥ من طريق يونس عن الزهري قال : بلغنا عن السائب الخ ، وقال قال أبي : روى هذا الحديث كل أصحاب الزهري عن الزهري عن السائب ، ومنهم من يقول : أخبرني السائب . يعني أن يونس أخطأ في قوله : بلغنا عن السائب . وقد عرفت أنه عن عبد الله بن عمرو بن الحضرمي ، لا عن ابن عمر كما ذكر الزركشي ، وقد ذكره أبو محمد في المغني ٨/٢٧٥ والكافي ٣/١٧٩ وغيره عن ابن الحضرمي ، وأما رواية ابن مسعود فعند أبي يوسف في الخراج ١٨٦ وابن أبي شيبة ١٠/٢٢ عن الأعمش ، عن إبراهيم عن همام ، عن عمرو بن شرحبيل قال : جاء معقل المزني إلى عبد الله فقال : غلامي سرق قبائي فاقطعه . قال عبد الله : لا ، مالك بعضه من بعض . وهكذا رواه البيهقي ٨/٢٤٣ ، ٢٨١ والطبراني في الكبير ٩٦٩٢ ورواه عبد الرزاق ١٨٨٦٧ وعنه الطبراني في الكبير ٩٧٤٠ عن إبراهيم أن معقل بن مقرن سأل ابن مسعود فقال : عبد لي سرق من عبدي قال : اقطعه . ثم قال : لا ، مالك أخذ مالك . ثم رواه عبد الرزاق عن إبراهيم ، أن ابن مسعود سأله معقل بن مقرن قال : غلام لي سرق من غلام لي قباء ، أعليه قطع ؟ قال : لا ، مالك بعضه في بعض .

مخالف ، ولأن له فيه شبهة ، وهو وجوب النفقة ، والمدبر ، وأم  
الولد ، والمكاتب كالقن .

قال : ولا يقطع السارق إلا بشهادة عدلين أو إقرار مرتين .  
ش : أما كونه لا يقطع إلا بشهادة عدلين فلعموم قوله تعالى :  
﴿ وأشهدوا ذوي عدل منكم ﴾<sup>(١)</sup> أما قوله تعالى  
﴿ واستشهدوا شهيدين من رجالكم ، فإن لم يكونا رجلين  
فرجل وامرأتان ﴾<sup>(٢)</sup> فنزلت في سياق الأموال ، فاقصر على  
ذلك ، وغير المال من النكاح والحدود ونحوهما ليس في  
معناه ، لأن ذلك يحتاط له مالا يحتاط للمال ، ومن الاحتياط  
له عدم قبول المرأة ، لضعف عقلها ، وسرعة نسيانها ، وأما  
قطعه بشهادتهما فلاية الكريمة أيضا ، وقال ابن المنذر : أجمع  
كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن قطع يد السارق تجب  
إذا شهد بالسرقه شاهدان حران مسلمان ، ووصفا ما يوجب  
القطع<sup>(٣)</sup> ، ويشترط في الشاهدين أن يكونا رجلين لما تقدم ،  
مسلمين وإن كان السارق ذميا ، حرين على المذهب ، عدلين  
وإن قبلنا مستور الحال في الأموال ، احتياطا للأموال ، ويشترط  
مع ذلك أن يوصفا السرقه والحرز ، وجنس النصاب وقدره ،  
والمسروق منه ، ليزول الاختلاف في ذلك .

وأما كونه يقطع بإقرار مرتين ، ولا يقطع بما دونهما .

٣١٩٤ - فلما روى أبو أمية المخزومي ، أن رسول الله - ﷺ - أتى  
بلص فاعترف اعترافا ، ولم يوجد معه متاع ، فقال له رسول

(١) سورة الطلاق ، الآية ٢ .

(٢) سورة البقرة ، الآية ٢٨٣ .

(٣) نقل هذا الإجماع أبو محمد في المغني ٨ / ٢٧٩ ولم أجده في الإجماع لابن المنذر ، ولا في  
المطبوع من الإشراف .

الله - ﷺ - « ما إخالك سرت ؟ » قال : بلى . مرتين أو ثلاثاً ، قال : فقال رسول الله - ﷺ - « اقطعوه » مختصر .. رواه أحمد وأبو داود<sup>(١)</sup> ، ولو وجب القطع بأول مرة لما أخره .

٣١٩٥ - وعن القاسم بن عبد الرحمن ، عن علي - رضي الله عنه - قال : لا يقطع السارق حتى يشهد على نفسه مرتين . حكاها أحمد في رواية مهنا ، واحتج به<sup>(٢)</sup> . ولأنه حد يتضمن إتلاقاً ، فكان من شرطه التكرار كحد الزنا ، قال أبو محمد : ويعتبر أن يذكر في إقراره شروط السرقة من النصاب ، والحرز ، وإخراجه منه .

وظاهر كلام الخرقى أنه لافرق في ذلك بين الحر والعبد ، وهو المذهب بلا ريب ، كبقية الحدود . وروى مهنا عن أحمد : إذا أقر العبد أربع مرات أنه سرق قطع ، وظاهر هذا اعتبار أربع مرات ، ليكون على النصف من الحر .<sup>(٣)</sup> قال : ولا ينزع عن إقراره حتى يقطع<sup>(٤)</sup> .

ش : لأنه حد لله ثبت بالاعتراف ، فقبل رجوعه عنه كحد

(١) هو في مسند أحمد ٥ / ٢٩٣ وسنن أبي داود ٤٣٨٠ من طريق حماد ، عن إسحاق بن عبد الله ابن أبي طلحة ، عن أبي المنذر مولى أبي ذر ، عن أبي أمية به ، وفيه : فأمر به فقطع ، وحيى به فقال « استغفر الله وتب إليه » فقال : استغفر الله وأتوب إليه . فقال « اللهم تب عليه » ورواه أيضاً النسائي ٨ / ٦٧ وابن ماجه ٢٥٩٧ والدارمي ٢ / ١٧٣ والطحاوي في الشرح ٣ / ١٦٨ والبيهقي ٨ / ٢٧٦ من طريق حماد وهو ابن سلمة به ، وذكره الحافظ في البلوغ ١٢٥٩ قال : ورجاله ثقات .

(٢) ورواه عبد الرزاق ١٨٧٨٣ وابن أبي شيبة ٩ / ٤٩٤ من طريق الأعمش ، عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه ، قال : كنت عند علي فجاء رجل فقال : إني قد سرت . فانتهره ، ثم عاد ثانية فقال علي : قد شهدت علي نفسك شهادتين . فأمر به فقطعت يده ، فرأيتها معلقة في عنقه . وهكذا رواه البيهقي ٨ / ٢٧٥ وأشار إليه أبو محمد في المغني ٨ / ٢٧٩ وذكره في الكافي ٣ / ١٨٩ وعزاه للجوزجاني ، ولم أجده باللفظ الذي ذكره الزركشي .

(٣) ذكره في المغني ٨ / ٢٨٠ والمبدع ٩ / ١٣٨ والإنصاف ١٠ / ٢٨٤ قال في المغني : والأول أصح لخبر علي .

(٤) في ( المتن م ع س ي ) : ولا ينزع عنه .

الزنا ، وهذا بخلاف ما لو ثبتت سرقة بالبينة ، فإن رجوعه لا يقبل كالزنا سواء ، هذا إن شهدت البينة على الفعل ، أما إن شهدت على إقراره بالسرقة ثم جحد ، فقامت البينة بذلك ، فهل يقطع نظراً للبينة ، أو لا يقطع نظراً للإقرار ؟ على روايتين حكاهما الشيرازي،<sup>(١)</sup> (واعلم) أن هذا الذي ذكره الخري من أن القطع لا يثبت إلا بإقرار مرتين ، وأنه إذا رجع عن الإقرار قبل منه ، مختص بالقطع ، أما المال فيكفي في ثبوته مرة ، وإذا رجع عنه لم يقبل رجوعه والله أعلم .

قال : وإذا اشترك الجماعة في سرقة قيمتها ثلاثة دراهم قطعوا .

ش : هذا هو المذهب بلا ريب ، لأن سرقة النصاب فعل يوجب القطع ، فاستوى فيه الواحد والجماعة كالقصاص ، والمعنى في ذلك أن الشارع له نظر إلى حفظ الأموال كالأنفس ، فكما أن في الأنفس تقتل الجماعة بالواحد سدا للذريعة ، فكذلك في الأموال ، واختار أبو محمد في مغنيه عدم القطع إلا أن تبلغ حصة كل واحد منهم نصاباً ، لأن كل واحد لم يسرق نصاباً ، فلم يجب عليه قطع كما لو انفرد،<sup>(٢)</sup>

٣١٩٦ - ويرجح ذلك ماروي أبو هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ - « ادفعوا الحدود ما وجدتم لها مدفعاً » . رواه ابن ماجه<sup>(٣)</sup> .

(١) نقل هذا الكلام في الإنصاف ١٠ / ٢٨٤ قال : والصواب أنه لا يقطع ، لأن الإقرار أقوى من البينة عليه ، ومع هذا يقبل إقراره عليه . وحزم في كشف القناع ٦ / ١٤٤ بعدم القطع .  
(٢) ذكره في المغني ٨ / ٢٨٢ عن الثوري وأبي حنيفة ، والشافعي وإسحاق قال : وهذا القول أحب إلي لأن القطع ههنا لا نص فيه ولا هو في معنى المنصوص والمجمع عليه فلا يجب .  
(٣) هو في سننه ٢٥٤٥ من طريق إبراهيم بن الفضل ، عن سعيد المقبري ، عن أبي هريرة به ، قال البوصيري في الزوائد ٣ / ١٠٣ : هذا إسناد ضعيف ، إبراهيم بن الفضل المخزومي ضعفه أحمد وابن معين ، والبخاري والنسائي ، والأردني والدارقطني . أهدوهكذا رواه أبو يعلى ٦٦١٨ عن إبراهيم به وقد

٣١٩٧ - وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت : قال رسول الله - ﷺ - « ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم ، فإن كان له مخرج فخلوا سبيله ، فإن الإمام أن يخطيء في العفو خير من أن يخطيء في العقوبة » . رواه الترمذي وقال : وروي موقوفاً وهو أصح<sup>(١)</sup> أ هـ .

٣١٩٨ - وروي نحو ذلك عن غير واحد من الصحابة<sup>(٢)</sup> ، وظاهر كلام الخرقى أنه لافرق بين أن يكون المسروق ثقيلًا ، يشترك الجماعة في حمله ، وبين أن يخرج كل واحد منه جزءاً ، ونص عليه أحمد والأصحاب ، لاشتراكهم في الهتك والإخراج ، ولهذا أيضاً قلنا : لا فرق إذا هتك الحرز بين أن

رواه ابن عدي في الكامل ٢٣٢/١ عن سفيان ، عن رجل من أهل المدينة ، عن المقري عن أبي هريرة به موقوفاً ، ثم قال : وهذا الحديث عن إبراهيم بن الفضل مشهور مرفوع ، رواه عنه جماعة . وذكر في ترجمة إبراهيم أحاديث ضعيفة ثم قال : وعندني أنه لا يجوز الاحتجاج بحديثه .

(١) هو في سنن الترمذي ٦٨٨/٤ برقم ١٤٥٤ من طريق محمد بن ربيعة ، عن يزيد بن زياد ، عن الزهري عن عروة ، عن عائشة به مرفوعاً ، ثم رواه عن وكيع ، عن يزيد به موقوفاً ، وقال : لانعرفه مرفوعاً إلا من حديث محمد بن ربيعة ، ورواية وكيع أصح ، ويزيد يضعف في الحديث . ورواه أيضاً الحاكم ٣٨٤/٤ من طريق الفضل بن موسى ، عن يزيد به مرفوعاً ، وقال : صحيح الإسناد ولم يخرجاه . وقال الذهبي : قال النسائي : يزيد بن زياد شامي متروك . وقد رواه الدارقطني ٨٤/٣ والبيهقي ٢٣٨/٨ والخطيب في التاريخ ٣٣١/٥ من طريق محمد بن ربيعة والفضل بن موسى ، عن يزيد به مرفوعاً ، ثم رواه البيهقي من طريق وكيع موقوفاً ، وقال : تفرد به يزيد وفيه ضعف ، ورواية وكيع أقرب إلى الصواب ، ورواه أبو يوسف في الخراج ١٦٥ عن يزيد به موقوفاً وروى عبد الرزاق ١٨٦٩٨ عن الثوري ، عن حماد عن إبراهيم قال : كان يقال : ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم ، فإذا وجدتم للمسلم مخرجاً فادروا عنه . ثم ذكر نحوه ، ورواه أبو يوسف في الخراج ١٦٤ عن إبراهيم : كانوا يقولون . إلخ .

(٢) رواه عبد الرزاق ١٣٦٤٠ عن ابن مسعود قال : ادروا الحدود والقتل عن عباد الله ما استطعتم . ثم روى عن عمر بن الخطاب نحوه ، ورواه ابن أبي شيبة ٥٦٦/٩ عن عمر ومعاذ وابن مسعود ، وعقبة ابن عامر وعائشة ورواه الطبراني في الكبير ٨٩٤٧ ، ٩٦٩٥ عن ابن مسعود ، ورواه الدارقطني ٨٤/٣ ، ١٢٠ عن علي مرفوعاً ، وعن ابن مسعود ومعاذ وعقبة بن عامر موقوفاً ، وفي إسناده إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة وهو متروك ، ورواه البيهقي ٢٣٨/٨ عن هؤلاء وغيرهم ، وذكرها ابن حزم في المحلى ٦١/١٣ وضعفها ، واختار أن لا تدرأ الحدود بالشبهات .

يدخلا معا ، أو يدخل أحدهما فيخرج بعض النصاب ، ثم يدخل الآخر فيخرج باقيه والله أعلم .

قال : ولا يقطع وإن اعترف بالسرقه أو قامت بينة ، حتى يأتي مالك المسروق فيدعيه<sup>(١)</sup> .

ش : هذا المذهب المختار للخرقي ، والقاضي وأصحابه ، لأن المال مما يباح بالبذل ، فيحتمل أن مالكة أباحه له ، أو وقفه على طائفة السارق منهم ، أو أذن له في دخول حرزه ونحو ذلك . فاعتبرت المطالبة ، لتزول الشبهة ، ويرشح هذا ما تقدم في المسألة قبل ، وقال أبو بكر في الخلاف : لا تشترط المطالبة ،<sup>(٢)</sup> وهو قوي ، عملا بإطلاق الآية الكريمة ، وعمامة الأحاديث ، فإنه ليس في شيء منها اشتراط المطالبة ولا ذكرها ، ولو اشترطت لبين ذلك وذكرها ، وإلا يلزم تأخير البيان عن وقت الحاجة ، والإخلال بما الحكم متوقف عليه ، وإنه لا يجوز<sup>(٣)</sup> .

( تنبيه ) وهل يفتقر إلى المطالبة في القطع بالكفن كسائر المسروقات ، ويكون المطالب ورثة الميت ، أو لا يفتقر ، لأن

---

(١) في المتن والمعني : وإن اعترف أو قامت . وسقط من (م) : أو قامت بينة . وفي ( المتن والمعني س م ) : يدعيه .

(٢) هذه هي المسألة الرابعة والثمانون مما اختلف فيه الخرقى وأبو بكر ، قال أبو الحسين في الطبقات ٢ / ١١١ : قال الخرقى : ولا يقطع وإن اعترف أو قامت بينة حتى يأتي مالك المسروق يدعيه ، وقال أبو بكر : يقطع ولا يحتاج فيه إلى مطالبة . وجه قول الخرقى - اختاره الوالد السعيد - أنه يحتمل أن يكون المالك أباح هذه العين لمن أخذها ، أو وقفها عليه وهو لا يعلم ، أو كانت ملكا للسارق عنده ، ولا تعلم به البينة ، فأسقطنا القطع عنه للاحتمال والشبهة ، ووجه قول أبي بكر أنه حق لله ، فلا يفتقر في إقامته إلى مطالبة آدمي ، كالزنا وشرب الخمر ، وعكسه حد القذف ، لأنه حق لآدمي .

(٣) أي لا يجوز الأمران وهما تأخير البيان والإخلال بما يتوقف عليه الحكم .

الطلب شرع لاحتمال كون المسروق مملوكا للسارق . وقد يئس  
من ذلك هنا ؟ فيه احتمالان ، أظهرهما الثاني والله أعلم .